



Ref :

Date :

الرقم :

التاريخ :

قرار الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (32) لسنة 2010م
في اجتماعها المنعقد بتاريخ 7 يوليو 2010م
في التظلم المقدم من عالم الكمبيوتر والمعلومات
بشأن إجراءات التحليل والبت في المناقصة العامة رقم 8 المجموعة التاسعة

نظرت الهيئة العليا في التظلم المقدم من عالم الكمبيوتر والمعلومات بشأن إجراءات التحليل والبت في المناقصة العامة رقم 8 المجموعة التاسعة من البرنامج الاستثماري لعام 2009م لوزارة الصحة العامة والسكان والذي أشار فيه المدير العام بأنه ضمن العطاءات المقدمة لهذه المجموعة وتم إخطاره بالفائز لجميع المجموعات بتاريخ 2009/12/28م وقام بتحرير تظلم بتاريخ 2010/1/3م أوضح فيه الخروقات التي تمت في نتائج المجموعة ولم يتم الرد عليه ثم حرر مذكرة أخرى بتاريخ 2010/2/13م فتلقى رداً بتاريخ 2010/2/15م لم يكن مقنعاً، طالباً النظر في التظلم وإعادة تقييم المناقصة التقييم السليم بما يحقق العدل والمساواة بين المتناقصين، واطلعت الهيئة على رد وزير الصحة العامة والسكان المؤرخ 2010/2/15م الموجه إلى عالم الكمبيوتر (المتظلم) والذي تضمن الآتي:

من خلال ما قامت به اللجنة من تحليل وتضريح فني ومالي للعطاءات المقدمة للمناقصة المذكورة، وجدت اللجنة الملاحظات التالية على العرض المقدم من قبلكم:

- 1- عدم مطابقة عدد (11) صنفاً للمواصفات المطلوبة بسبب:
 - تعارض بيانات عرضه لبعض الأصناف مع بيانات الكتلوجات المقدمة.
 - عدم مطابقة بعض الأصناف كلياً للمواصفات المطلوبة.
 - بعض الموديلات لا توجد في الكتلوجات المرفقة.
 - عدم التزامكم بتوضيح جميع البيانات التفصيلية للأصناف مثل (الموديل أو الشركة المصنعة أو بلد المنشأ).
- 2- ارتفاع السعر المقدم منكم على مستوى المجموعة كاملة.





Ref :

الرقم :

Date :

التاريخ :

3- إضافة إلى الملاحظات الهامة التالية :

- عدم الالتزام بتحديد بلد المنشأ لعدد (14) صنفاً حيث تم الاكتفاء بذكر (Asian Origin) بصورة عامة.
- عدم الالتزام بتوضيح الشركة المصنعة لعدد (16) صنفاً.
- عدم الالتزام بتوضيح الموديل لعدد (13) صنفاً.
- عدم الالتزام بتحديد فترة التوريد والتركيب في العرض المقدم، وعدم إرفاق البطاقتين الزكوية والتأمينية انتهى ، كما اطلعت الهيئة على نتائج أعمال التحليل والتقييم والتي أكدت ما ورد في مذكرة الوزير فيما يتعلق بعدم التزام المتظلم بتحديد فترة التوريد والتركيب في العرض المقدم وعدم إرفاق البطاقتين الزكوية والتأمينية وعدم مطابقة إحدى عشر صنفاً للمواصفات وعدم وجود بعض الموديلات في الكتلوجات وتعارض بيانات عرض بعض الأصناف مع بيانات الكتلوجات المرفقة إضافة إلى ارتفاع سعر العطاء إلى آخره، وبمراجعة الهيئة لما ذكر فقد تبين لها صحة القرار الصادر باستبعاد عطاء المتظلم لعدم استجابة العطاء لجميع شروط ومتطلبات المناقصة لذلك قررت الهيئة العليا: رفض التظلم .

صدر بتاريخ 25 رجب 1431 هـ الموافق 2010/7/7م

